

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥

بعد أن زادت صادرات الأردن منها مليار دولار سنويا

دراسة توسيع قاعدة اتفاقية الكويز. بضم مجالات أخرى بخلاف الملابس الجاهزة بحث صيغة جديدة للتغلب على مشكلة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج «إسرائيلية المنشأ»

الأردن لطفرة تصديرية كبيرة حيث بلغت صادراتها من المناطق الصناعية المؤهلة عام ٢٠٠٤ مليار دولار بعد أن كانت عام ١٩٩٨ في بداية الاتفاقية ٣٥ مليون دولار. ويشير إلى أن مصر بها مزايا بنسبة عالية وتحقق عائدا أكبر من الأردن وذلك بالنظر إلى توافر الموارد البشرية المدربة وتوافر مراكز التدريب في جميع المحافظات وكذا البرامج التدريبية المتطورة والمعدات والدريون كذلك لديها إمكانيات تدريبية عالية. كذلك توافر الأراضي المجهزة وكاملة المرافق في جميع المناطق الصناعية بنظام التمليك أو حق الانتفاع مع سهولة الطرق وتوفير مصادر الكهرباء. كذلك تتميز المناطق الصناعية المؤهلة في مصر بتوافر مصادر المياه النقية والتي تستخدم مباشرة في مرحلة غسل الملابس الجاهزة دون معالجتها الأمر الذي يزيد التكاليف الاستثمارية للمشروعات بسبب إضافة وحدة إزالة الصر من المياه وصيانتها بل أن بعض المصانع في الأردن يصدر الجينز لكي يتم غسله في بورسعيد وإعادة تصديره مرة أخرى إلى الأردن. كذلك انخفاض مستوى الأجور في مصر حيث لا يزيد أجر العامل العادي ٦٠ - ٧٠ دولارا شهريا علاوة على انخفاض الأسعار. ويضيف فؤاد ثابت وسوف تكون هناك مزايا تنافسية عالية وقيمة مضافة مضاعفة في حالة وجود منتجات أخرى غير الملابس الجاهزة بحث بتوافر في مصر الكثير من المزايا النسبية التي يمكن أن تحقق التنافسية وتعظيم الربحية للجانبين المصري والإسرائيلي عند تصدير هذه المنتجات إلى الأسواق الأمريكية من خلال تصنيعها في المناطق المؤهلة المصرية وبصفة خاصة الصناعات الهندسية والمعدنية والفولاذية لتوافر الكثير من الموارد والخامات مما يزيد من القيمة المضافة ويحقق طفرة في الصادرات لذا يجب أن يتم التركيز على تحديد تلك السلع التي تستوردها أمريكا والتي تزيد فيها القيمة الجمركية على ٢٥٪ ليتمكن بذلك تحقيق ميزة نسبية للمنتج المصري ومنافسة أي منتج حتى ولو كان من الصين. ويختتم تصريحات رئيس اتحاد الجمعيات الاقتصادية قائلا: إن العمل يتم حاليا على زيادة مسار المناطق الصناعية المؤهلة ليضم أنشطة أخرى غير نشاط الملابس الجاهزة والتي يمكن من خلالها تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد المصري كذلك حصر السلع التي تستورها أمريكا بعمل دراسة بشأن التعريف الجمركية. ثم عمل قائمة من السلع التي يمكن تصنيعها من خلال المناطق المؤهلة.



فؤاد ثابت

تجرى حاليا دراسة توسيع قاعدة اتفاقية الكويز بضم مجالات أخرى بخلاف الملابس الجاهزة، كما يجري حاليا الاتفاق على صيغة جديدة لاستيراد مستلزمات الإنتاج من إسرائيل والتي حددتها الاتفاقية في حدود ١١.٧٪، وذلك للتغلب على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الإسرائيلية المنشأ والتي أسفرت التجربة العملية عن زيادة أسعارها بثلاثة أضعاف سعرها الحقيقي.

وكان وقد من رجال الأعمال المصريين وممثلي المجتمع المدني قد أجروا مباحثات مع الجانب الإسرائيلي بدعوة من مؤسسة فريد ريش ليبيرت حول أهم مشكلات المناطق الصناعية المؤهلة في مصر يقول فؤاد ثابت رئيس اتحاد الجمعيات الاقتصادية لقد ناقشنا مع مسئولى وزارة التجارة والصناعة مسئولى الاتفاقيات الدولية في إسرائيل ما يحدث في توريد حصة الجانب الإسرائيلي ١١.٧٪ في اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة من اكسسوارات الملابس من خلال استيرادها من الصين ثم إعادة تصديرها إلى مصر بثلاثة أضعاف سعرها وهو ما يؤكد أن النسبة الخاصة بالكون الإسرائيلي هو عمولة نظير التصدير لأمريكا الأمر الذي نفكر فيه في مصر الآن من ضرورة تقييمه من خلال إيجاد البديل لاتفاقية الكويز بحيث

يتم ضم التصدير إلى دول الاتحاد الأوربي وإلى الدول العربية وذلك إذا لم يتم إقامة مشروعات مشتركة لانتاج مستلزمات الإنتاج أو تغيير مسار الاعتماد على الملابس الجاهزة فقط في اتفاقية الكويز. وقد تم الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي على تجربة صناعة الستائر المعدنية وتصديرها لأمريكا. ويقول فؤاد ثابت: كما اقترح مدير الاتفاقيات الدولية أنه يمكن أن يتم عمل شركة بين شركاء مصريين وإسرائيليين ويكون مقرها في «تل أبيب» ولها فرع في مصر وتقوم هذه الشركة باستيراد مستلزمات المصانع بكميات اقتصادية وتخزينها في إسرائيل ثم تنفيذ طلبات الشراء للمصانع التي تعمل بنظام المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من خلال استيرادها من إسرائيل فتحصل على المنشأ الإسرائيلي والفائدة تعود على الجانبين. ويقول رئيس اتحاد الجمعيات الاقتصادية في مصر إن الأرقام تشير إلى تحقيق